اقتصادنا :

المخاطر والمحاذير! (*)

لا أدرى هل هى ساعة النحس المشاع مقدمها يوم الجمعة التى أطلعتنى على سيل من الكوارث بدت كالضربات القاضية، أم أن الغطاء قد أزيح فجأة عن بصر المشرف على الرحيل فصدق فيه قول القرآن المجيد " لَقَدْ كُنتَ فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَذَا فَكَشَفْنَا عَنكَ غِطَاءكَ فَبَصَرُكَ الْيَوْمَ حَدِيدٌ ".. صفعنى - أجل ! - مانشيت ومضمون المنشور بالصحف (الجمعة ١/١١) عن آلاف من شبابنا المهاجرين من أتون الضيق والإملاق وقلة الحيلة وانعدام الأمل فى مصر، ولكن الداهية هى إلى أين ؟!.. يقول التقرير الذى كشفه إحصاء دقيق قامت به صحيفة " كوريير إنترناشيونال " الفرنسية، إن ثمانية آلاف مصرى يعملون فى " الجدار العازل " فى إسرائيل، وفى المستوطنات الإسرائيلية التى تتضافر مع الجدار العازل فى محاصرة الشعب الفلسطينى وتفريغ الوطن الفلسطينى السليب من بنيه، وتصديره إما إلى المجهول أو إلى الدول العربية التى يقاوم بعضها فتلتقى حوائط صد الدخول مع موجات الطرد - فى وضع الفلسطينى الشريد الطريد بين شقى الرحى.. استعمار استيطانى طارد، ومحيط عربى رافض ! ما الذى ألجأ شبابنا إلى الهجرة

---

* المال ٢٠٠٨/٢/١٧

إلى إسرائيل وإلى قبول هذا الدور الوضيع الحقير الذى يخون الحقوق القومية وينزع المواطن المهاجر من كل مشاعر الانتماء إلى وطنه الذى ألجأته قتامة الحياة فيه إلى قبول هذا المرار الذى قالت الأمثال فيه : " إيش رماك على المر " ! - قال : " اللى أمرّ منه ! ". ولكن ترى ما هو الواقع المرّ بل الأمرّ الذى ألجأ آلاف هؤلاء الشباب - كما يقول التقرير الإحصائى - إلى قبول هذا الهوان والخدمة التى تضرب آمالنا القومية فى الصميم، وإلى الرضوخ لعيشة الحيوان وقبول النوم هناك فى اصطبلات الخيول وحظائر الماعز فى يافا والجليل والطيبة - هل تذكرونها ؟! - والى تحمّل المهانة وقسوة المعاملة وملاحقات وضربات المتطرفين الصهاينة مع النوم فى الحظائر مع الأغنام والخيول والمواشى ؟!

كيف ولماذا يتحملون هناك - مع هذا الهوان الذى ما بعده هوان - محاصرة أدائهم لشعائر صلاتهم، ومطاردات وملاحقة الشرطة الصهيونية، والأمراض المعضلة التى جعلت تمسك بهم فى هذه الظروف اللا آدمية ! فضلا عن الابتزاز والضغوط التى يواجهونها من أصحاب الشركات لفرض شروطهم التى تلغى آدميتهم وتجبرهم على النزول بأجورهم إلى آخر الحدود الدنيا ! الأدهى أن يصرح الأمين العام لاتحاد نقابات عمال مصر " أن ظاهرة تواجد العمالة المصرية فى إسرائيل ليست جديدة " !! - يا ألطاف الله ؟! لا أقول ماذا فعلت نقابات العمال، وإنما أتساءل ماذا فعلت الحكومة لتوفير فرص عمل تقى هذه الآلاف المؤلفة من شبابنا فى مصر من غول البطالة وتعاسة الفاقة وهلاك الفقر، وتقيهم ذل قبول هذا الهوان بين هجرة عشوائية مدفوعة بعصابات تجار الوهم التى لا تصادف رحلاتها إلا الغرق فى اليم، أو الضياع هناك لمن

يفلت من الغرق فيقابله مجتمع رافض لافظ لا يلبث أن يرده إلى الوطن حسيراً كسيراً محبطاً بعد أن خسر الجلد والسقط والمال الذى استدانه وأسرته للبحث عن متنفس يلتقط فيه رزقه بعد أن أجاعته بلده ؟! فإذا تحاشوا أخطار الغرق فى اليم، لم يجدوا أمامهم إلاّ أن يقبلوا بيع المواطنة والانتماء ويطفشوا إلى أرض الأعداء، ويسهموا بسواعدهم فى إقامة جدار عازل على أرض فلسطين ضد أصحاب الوطن السليب، ويعملوا فى مستوطنات تكرس الاحتلال الاستيطانى الذى يمكن الإسرائيليين من طرد الفلسطينيين وتفريغ وطنهم تماما من أبنائه ! ماذا أقول ؟

هل هانت مصر حتى يطفش شبابها إلى إسرائيل، أو تهرب بناتها ونساؤها للعمل خادمات وغير ذلك من لزوم الشىء فى المحيط العربى ؟! من المغالطة والتبسيط أن نلقى هذا الهم الثقيل على وزارة العمل أو على نقابات العمال. هذه المسئولية مسئولية الدولة بأكملها، الوزارات والأجهزة ومرافق التعليم والعمل والزراعة والصناعة والسياحة والتجارة والثقافة والإعلام. كل أولئك.. ونحن جميعا - مسئولون عن الارتفاع بالتعليم والتثقيف، وعن استيجاد فرص عمل حقيقية تحقق للوطن طموحاته وآماله فى الرقى، وتخلق فرصاً للعمل تكفكف غول البطالة، وتقى أبناءنا من أتون هذا الطفشان الضرير الضال !.. لن تتأتى فرص العمل ما لم نقم علاقة سببية واعية فاهمة بين حاجاتنا فى كل باب من أبواب العمل والمشروعات، وبين أنواع وصنوف ودرجات التعليم العام والفنى والصناعى والحرفى والزراعى قبل العالى، والتوسع فى التدريب الفنى والتقنى والحرفى لإمداد الورش ومراكز الإنتاج والمصانع بما تحتاجه. هذه

مهمة الدولة ومعها المجتمع بأسره، ولكن لماذا لا تقوم الدولة بواجباتها على النحو الذى يكفى ويقينا من كل هذه الرمضاء !

وجدت الجواب فى الطامة الكبرى التى طالعتنى بصحف ذات يوم الجمعة والأيام التالية فيما كشف غطاءه رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات أمام لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب، فالمؤشرات المدعومة بالأرقام التى أعطاها، هى أجراس إنذار فورى بأننا تجاوزنا مرحلة الخطر إلى مشارف الانهيار. تحدث المستشار رئيس الجهاز بلغة الحقائق والأرقام فحذر - بعد المجاملات - من أن " الفجوة " المتزايدة فى الموازنة بين الاستخدامات والموارد التى كانت ٣٤ مليار جنيه فى ٢٠٠٠/٦/٣٠، قد بلغت الآن ٧٤ مليار جنيه فى ٢٠٠٧/٦/٣٠، وشر البلية أنها لا تزال فى صعود مستمر، كذلك الارتفاع غير المبرر فى أسعار السلع والخدمات بما فيها السلع المنتجة محليا طبقا لتقرير الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، أما إقامة المشروعات فى مصر، فقد شن عليها المستشار رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات هجوماً عاصفاً، وكذلك على سلبيات الاستفادة من القروض والمنح، وقال إن ٩٠% من مشروعات الدولة تفتقد الدراسات الأولية والدراسات الميدانية، والباقى يشوبه عدم كفاية وعدم دقة أو سلامة الدراسات، وكذلك غياب الدراسات الاقتصادية.. وألقى قنبلة من العيار الثقيل حين صرح بأن الجهاز منذ تولى رئاسته أرسل لمجلس الشعب أكثر من ألف تقريرعلى مدار السنوات الثمانى الماضية، ومع ذلك لم تتغيرهذه الظاهرة السلبية الخطيرة، سواء فى مشروعات الجهاز الإدارى للدولة، أو فى مشروعات القطاع العام أو مشروعات قطاع الأعمال العام. لم يوارب المستشار رئيس مجلس الدولة السابق، فصرح

بأن ما رصدته وترصده التقارير يشكل جرائم إهمال تؤدى إلى إهدار المال العام وتستوجب المحاسبة والمساءلة، وأن هناك مشروعات كثيرة أثبتت تقارير الجهاز عدم وجود أى دراسة لها أصلا، وأن الحكومة تفتقد الجدية - هكذا قال ! - فى أى مشروع، ولا يوجد معالجة أو حساب أو عقاب للمتسببين فى ضعف الأداء، ينسحب ذلك على الحكومة المركزية، وينسحب أيضا على الهيئات والمؤسسات التى تصب فى مصلحة الدولة، وأضاف أن مستحقات الحكومة التى لا تحصلها أو تتراخى فى تحصيلها قد وصلت فى ٢٠٠٧/٦/٣٠ إلى ٩٩,٨ مليار جنيه - هل هذا معقول ؟! - وأن رصيد هذه المتأخرات كبير وأن بعضها مستحق على الجهاز الإدارى وشركات القطاع العام وعلى بعض المؤسسات الصحفية، أما بخصوص الدين الداخلى فقد وصل - فيما أبدى ! - إلى معدلات مخيفة تنذر بأخطر العواقب، فبلغ صافى الدين الداخلى على الحكومة وهيئاتها الاقتصادية العامة فى (٢٠٠٧/٦/٣٠) ٦٣٧ مليار جنيه - هل هذا معقول ؟! مقابل ٥٧٣ مليار جنيه فى العام السابق، أى بزيادة قدرها فى عام واحد ٦٤ مليار جنيه. معنى ذلك أننا نتراجع وأن الدين يزداد زيادات فلكية متتابعة ولا يتقلص أو حتى يتوقف عند الحد الخطير بل بالغ الخطورة الذى وصل إليه !!

وانتقد المستشار رئيس الجهاز إقامة مشروعات ليست ذات جدوى.. مثل إقامة ترعة على مدى ٥٢ كيلو مترا، وفى نفس الوقت حفر ترعة أخرى ملاصقة وموازية بذات طول ٥٢ كيلو مترا !! محذرا - بلا مواربة ! - فى أجراس الإنذار التى أطلقها من أنه يرفض استخفاف الحكومة بتقارير الجهاز المركزى للمحاسبات، هذا الاستخفاف الذى جعل

الأرقام تتزايد ولا تتقلص أو حتى تتوقف عند الحد بالغ الخطورة الذى وصلت إليه !!!

الأدهى والأمر، هو رد فعل الحكومة الذى لاحقتنى به - بعد أن فرغت من كتابة المقال - أنباء يوم الاثنين التى نقلت غطرسة ومصادرة الحكومة وتعاملها مع الموقف بلا أى تقدير للمسئولية ! لاحظت فى رد فعل الحكومة على ما أوضحه وبينه كبير محاسبيها المستشار رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات، وهو لا يرقى إليه أى شك فى ولائه للنظام الذى اختاره وعينه، ولا فى حرفيته وأستاذيته، ولا فى نزاهته، ولا فى صدق توجهه للمصلحة العامة.. ولكن بدلاً من أن تتأمل الحكومة وتدرس وتتدارس فيما تضمنه تقرير الجهاز وأبداه وشرحه رئيسه، وتنتفع بملاحظات التقرير المتجردة من أى غرض إلاّ مصالح مصر، إذْ بممثل الحكومة الدكتور يوسف بطرس غالى يتعامل مع المستشار رئيس الجهاز بصلف وعدوانية، ويتمادى - بلا حجة ! - ويفرط منه لفظ غير لائق دعا رئيس الجهاز إلى مطالبته بالاعتذار الذى بدا أنه عَزَّ عليه وعلى بعض من أشاروا إليه بالإحجام عنه، مما اضطر الدكتور سرور رئيس المجلس إلى حذف الكلمة الشاردة التى صدرت من الوزير فى حق رئيس الجهاز من مضبطة الجلسة. الأخطر أن يلوح الدكتور غالى - على ما نقلته شاشات التليفزيون - بما تصور أنه إحراج أو إفحام أو إخافة للرجل الذى حمل مسئوليته بصدق وأمانة، فطفق الدكتور غالى يومئ بأن ما ينتقده الجهاز هو انتقاد لسياسة الحزب الوطنى والدولة التى يرأسها رئيس الجمهورية ! هذا الأسلوب الذى اختاره السيد الوزير غريب جداً على لغة الحوار فى المصالح العليا للبلاد، بل على أى حوار، والأغرب أن يصدر من الدكتور

بطرس ابن الثقافة الأمريكية وخريج تعليمها الأمريكى العالى، بينما هم هناك لا يحملون الأمور بهذا المحمل، ولا يناقشونها بهذا الشكل، ولا يضعونها قط فى هذا الإطار الذى أراده السيد الوزير إحراجا أو إفحاما أو إرهابا للمستشار الجليل رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات ! معنى ذلك أننا نصادر ونصد أنفسنا عن معرفة أخطائنا، ونحول بيننا وبين تشخيصها والتفكير فى سبل علاجها والإقدام على هذا العلاج غير هيابين ما دمنا نستهدف مصالح البلاد !

هذه النذر فى أزمتنا الداخلية المتفاقمة، وفى طفشان شبابنا إلى إسرائيل والعمل فيها ضد مصالحنا القومية، هى نذر بالغة الخطر، تورى بأن " الداخل " عجز عن أن يهيئ لبنيه مجتمعاً قابلاً للعيش فيه فى أمان وعدالة ومساواة، عامر فى رَحَمه ــ ظاهراً وباطناً - بفرص عمل معقولة متاحة تهيئ للأجيال المقبلة فرصاً كريمة فى متناولهم لحياة معقولة تحقق لهم على الأقل مطالبهم الدنيا، ناهيك بما يجب أن تتيحه لطموح الطامح منهم الراغب رغبة موضوعية متسلحة بالقدرات والإمكانيات فى المزيد من الصعود والترقى بإنتاجه وبحياته على السواء. بيد أن تراكمات الإهمال واللا مبالاة مع تواضع أو إهمال أو قعود الإدارة عن تنظيم شئون المجتمع تعليما وتثقيفا وتدريبا، ثم توفير مشروعات جادة مدروسة دراسة حقيقية فى الصناعة والزراعة والتقنيات والتجارة والأشغال العامة، تنهض بحق الدولة، وتوفر لأبناء المجتمع وشبابه المتطلع إلى بدء ثم بناء حياته فرصا حقيقية وعادلة لا يتمايز فيها أبناء السراة والأغنياء والأقوياء - على عامة أبناء الشعب، ولا تتصعد فيها إلا الكفاءة المعطاة بعيداً عن المحبات والأحساب والأنساب والحظوات. نضوب أو انعدام أو صعوبة توفير

وسيادة هذه المعايير هو الذى يوهن الانتماء للوطن، ويدفع بزبدة بنيه إما إلى الوقوع فى براثن تجار الوهم الذين يدفعونهم إلى الهلاك أو المجهول، أو إلى قبول المر الأمرّ والهوان المذل بخدمة مشروعات الإسرائيليين لمزيد من عزل وتطفيش وطرد الفلسطينيين وتحويل الاحتلال الاستيطانى إلى استيلاء تام على وطن من شعبه وتشتيته شريداً طريداً يتلمس مأوى وبلداً آخر يقبله أو لا يقبله.. ليستمر شتاته ويصبح الفلسطينى تائهاً ضائعاً مضيَّعاً بعيدًا عن أرضه ووطنه، وتحبل الأرحام بعناقيد الغضب وتراكمات الثورة والانتفاض، بينما تزداد إسرائيل توسعاً وقوة، ويزداد المحيط فيما حولها ضعفاً، فى إطار مخطط طويل يجرى متتابعاً أمام أنظارنا التى تغشاها ضباب ثقيل لم تعد معه قادرة على رؤية ما تحت أقدامنا - فهل تفطنا إلى حالنا المتردى الذى يزداد ترديا، وانتبهنا إلى حقيقة ما نمضى إليه مساعدين باللا وعى على تحقيق ما يراد بنا دون أن نفطن إلى نذر الخطر وجسامة المحاذير !